

الاسرائيلية لعام ١٩٤٩ أي أنها تجهد مؤقت للأعمال الحربية ومحاولة لكسب الوقت لحل النزاع بالوسائل السلمية داخل اطار قرارات الأمم المتحدة مع ان الاتفاقية لا تذكر من هذه القرارات سوى القرار ٣٣٨ ( القائم على تنفيذ القرار ٢٤٢ ) . ان اتفاقية سيناء كما تقف حاليا بموادها التسع يمكن حصر نتائجها على ضوء ما تقدم بالنقاط التالية ( وهنا تتداخل النتائج السياسية والعسكرية ولا يمكن فصل احدها عن الآخر ) :

١ - تجهد الوضع العسكري على الجبهة المصرية وازالة ضغط هذه الجبهة عن اسرائيل .

٢ - حصر الضغوط على اسرائيل بالوسائل الدبلوماسية وهي غير متوفرة لغير امريكا .

٣ - استراتيجيا - وقد ثبت من خلال ثلاث حروب ( ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ) ان لا سوريا تستطيع لوجدها ولا مصر تستطيع لوحدها ان تقوم بعمل عسكري فعال ضد اسرائيل مما يعني ان تجهد اي جبهة من الجبهتين المصرية او السورية يؤدي تلقائيا الى تجهد الجبهتين ومن هنا يمكن فهم التصريحات المصرية بان سوريا لا تقبل رغبة عن مصر في الدخول بمفاوضات تؤدي الى اتفاقية سورية - اسرائيلية لا تختلف عن اتفاقية سيناء .

٤ - تتعهد مصر بواسطة الاتفاقية وملحقاتها ( والاتفاقيات الثنائية الجانبية مع الولايات المتحدة ) بان لا تدخل الحرب مباشرة اذا بدأ فيها طرف عربي ولا تنطرق الاتفاقية الى ما يمكن ان تقوم به مصر لو ان الطرف الاسرائيلي قام بالهجوم ... واذا تركنا جانبا الالتزام المصري العام بمبدأ التضامن والدفاع العربي المشترك فان اسرائيل تعتبر مصر بموجب الاتفاقية خارج نطاق المواجهة العسكرية مع أنه من السداجسة السياسية اخذ الاعتبار الاسرائيلي مأخذ الجد على المدى البعيد .

٥ - ان الخطر الاكبر الكامن في الاتفاقية يقع في ما توفره لاسرائيل من وضع عسكري وسياسي مريح بعد الانهيار والتآكل الذي بدأت تغاينه من جراء الضربة التي انزلتها بكيانها ومؤسساتها الجيوش العربية والمقاومة الفلسطينية خلال حرب اكتوبر ، وبموجب الاتفاقية لم تقدم اسرائيل اي تنازل مقابل منحها هذا الوضع المريح فانها لم تنسحب من شرم الشيخ او شمال سيناء وهي مواقع مصرية في غاية الاهمية ، هذا اذ لم نعد غزوة والصفة العربية والجولان باعتبار حرب اكتوبر جزءا من معركة عربية قومية مع الكيان الصهيوني .

٦ - ان مصر بعد توقيع الاتفاقية لم يبق بيدها سوى ورقة الضغط الامريكي بعد ان ادت سياسة التسوية على اساس ثنائي الى ابعاد الاتحاد السوفياتي عن لعبة الضغوط الدبلوماسية ، كما عزلت الساحة السورية والساحة الفلسطينية ، أما الساحة الاردنية واللبنانية فقد انتهى دورها وضعف تدريجيا منذ عام ١٩٦٧ ولم يتبق من اداة البترول والمال العربي سوى الضجة الاعلامية والعامل النفسي . ولعرفة مدى ضعف الاعتماد على الموقف الامريكي تجدر الاشارة الى ان الاتفاقية الامريكية - الاسرائيلية \* التي تتضمن ضمانات امريكية عسكرية واقتصادية ومالية لاسرائيل تفوق جميع الضمانات التي كانت قائمة قبل توقيع الاتفاقية .

\* نشرت نصوص هذه الاتفاقية في الواشنطن بوست والهيرالد تريبيون ١٦/٩/١٩٧٥ ومجلة US News and World Report وصدرت في اعلان رسمي عن الكونجرس الامريكي .